

حكايات

محافظة حلب لـ «الوطن»:

٢٢٨ معملاً عادت للعمل في المدينة الصناعية

محمود الصالح

أيام قليلة مضت على تحرير جميع أحياء مدينة حلب وعودتها إلى سيطرة الدولة، وباشرت على الفور الجهات المحلية بإزالة آثار الدمار في هذه المناطق، لتري هذه المرة بالأفعال وليس بالأقوال نجد الأيدي النظيفة تتكاتف لتعيد حلب إلى أنفها، وخلال الشهر الأول بعد التحرير عاد ٢٢ ألف طالب وطالبة إلى مدارسهم الـ ٣٦ التي هُجروا منها قبل أربع سنوات، ومع ميزانية مفتوحة لإعادة الإعمار، حلب ترتبط أرقامها بمدى تقدم العمل في إعادة الإعمار، وخلال إعداد هذا الحوار كانت المياه قد وصلت إلى مدينة حلب من بحيرة الأسد على نهر الفرات وبشكل تدريجي بعد أن تم تحرير منطقة الخفسة حيث توجد محطات الضخ وكذلك تم تأمين مسار خط المياه «الجر الرابع» وتقوم ورشات مؤسسة المياه بحلب بعملها في توزيع المياه على أحياء المدينة. هذا ما كشف عنه لـ «الوطن» محافظ حلب حسين دياب من خلال إجابته على الأسئلة التي توجهنا بها إليه وفيما يلي نص الحوار:

• ما نسبة الضرر في المناطق المحررة وما مدى إمكانية معالجة ذلك؟
مما لا شك فيه أن حجم الضرر كبير جداً في الأحياء المحررة فالإرهاب قام بتدمير منتهج لهذه المناطق وما تزال لجان التقييم تتابع عملياً بالتوازي مع عملية إعادة البناء والإعمار التي انطلقت منذ اللحظة الأولى لتحرير مدينة حلب من الإرهاب، والضرر في بعض هذه المناطق قد يتجاوز الـ ٥٠ بالمئة وفي مناطق أخرى أقل من ذلك وهذا يتطلب جهوداً مضاعفة لترحيل الأنقاض وفتح الشوارع كمرحلة أولى ومن ثم تنفيذ مشاريع التأهيل، وتؤكد في هذا الصدد أن الدعم الحكومي لحلب كبير ومطلق سواء من رئيس مجلس الوزراء أو كافة الوزراء المعنيين ولأول مرة لم يتم رصد مبالغ محددة لمحافظة حلب بعد زيارة الفريق الحكومي إلى حلب برئاسة رئيس مجلس الوزراء والتي تمت بداية العام الحالي وبعد أيام قليلة من الانتصار وإنما تم منح حلب ميزانية مفتوحة مرتبطة بتقدم الأعمال المنجزة ومتطلبات كل مرحلة من مراحل البناء وإعادة الإعمار.

وقد قمنا في المحافظة بتشكيل عدة لجان فنية منها لجنة وضع إستراتيجيات إعادة الإعمار التي تقوم برسم الخطوط العريضة لبرامج وخطط العمل بالإضافة لتشكيل لجان المتابعة والإشراف ويضاف لذلك العمل على إبرام العقود مع الشركات الإنشائية وقد بلغ إجمالي هذه العقود حتى الآن ٢٦ عقداً أغلبها لمشاريع فتح الشوارع وترحيل الأنقاض وبعض هذه العقود تم إنجازها وقسم الآخر قيد التنفيذ والمتابعة وأود أن أشير في هذا الصدد إلى أننا نطمح لتسريع الأعمال المنجزة ولكن في بعض الأحيان تكون هناك أمور خارجة عن إرادتنا كقلة عدد الأليات مقارنة مع حجم العمل الهائل المطلوب تنفيذ، وكان هناك تواصل مع الوزارات المعنية وتم رفع حلب بأليات ثقيلة وهندسية من محافظات أخرى والعمل قائم ومستمر وتؤكد أن عملية البناء وإعادة الإعمار مستمرة ويجهد الجميع ستعود حلب أفضل مما كانت.

• كيف تقوم اللجان بتوثيق الضرر وإحصاء الأماكن المتضررة وتقدير تكاليف إعادة إعمارها؟
طبعاً هذه اللجان موجودة على أرض الواقع سواء ما كان منها متخصص متابعة موضوع ضرر التعميمات للمتضررين أم لجان حصر الأضرار العامة والخاصة وهي ما تزال تتابع عملها ومن الصعوبة حالياً إعطاء رقم دقيق



إبرام ٢٦ عقداً مع الشركات الإنشائية

ودمرت من الإرهابيين وكذلك الشبكات والمراكز التحولية وسواها وينسبة أقل بعض الشيء كانت أضرار قطاع المياه والصرف الصحي ولكن بالمجمل الأضرار هائلة ونحن قد بدأنا بتنفيذ حلول بديلة لتوفير هذه الخدمات للمواطنين ريثما يتم إنجاز أعمال الصيانة المطلوبة

• هل هناك عودة حقيقية للأهالي للأحياء المحررة أم إن هذه العودة رمزية؟
الكثير من الأسر عادت إلى أحيائها ومنازلها التي تم تطهيرها من الإرهاب وهذه العودة ليست رمزية بل حقيقية وكمؤشر على هذا الأمر أنه أن أكثر من ٢٢ ألف تلميذ وتلميذة التحقوا مجدداً بالمدارس البالغ عددها ٣٦ مدرسة تمت إعادة افتتاحها في تلك الأحياء كمرحلة أولى بعد تأهيلها وتجهيزها بكل مستلزمات العملية التربوية وهذا الرقم يعطي مؤشراً حقيقياً عن كثافة العودة لهذه الأحياء من الأهالي.

• هل هناك إمكانية لعودة سريعة لمؤسسات الدولة في الأحياء المحررة؟
طبعاً هذه الإمكانية متوافرة وعلى سبيل المثال الكثير من الدوائر الخدمية التابعة لمجلس مدينة حلب قد عادت لمقرها الأساسية في الأحياء المحررة كحي هنانو وقاضي عسكر وغيرها وكذلك المراكز الصحية تمت إعادة تفعيل العديد منها في هذه الأحياء ومنها أقسام الشرطة حيث تم تفعيل ستة أقسام شرطية في هذه الأحياء ولا تزال المساعي مستمرة لإعادة الدوائر الحكومية الأخرى لمقرها الأساسية ومن المعلوم للجميع أن منطقة السبع جرات كانت تضم العدد الأكبر من مراكز مقر المؤسسات الحكومية وهذه المنطقة متضررة بشكل كبير والعمل مستمر من جميع الإدارات الحكومية للعودة لمقرها الأساسية ولكن قد يتطلب هذا الأمر بعض الوقت

• يعتبر الريف المتفلس الطبيعي للمدينة ماذا أعدتم لإعادة نشاط الريف؟
الريف ليس المتفلس الطبيعي للمدينة فحسب بل هو الخزان الأساسي ولكن قد يتطلب هذا الأمر بعض الوقت

• ما مدى تضرر البنية التحتية من شبكات صرف صحي ومياه وكهرباء وماهات؟
تضرر البنية التحتية هو جزء من الضرر الذي لحق بحلب بفعل الإرهاب وهناك قطاعات تضررت أكثر من سواها كالهاتف والكهرباء فأضرار هذين القطاعين قد تكون شبه كاملة فمراكز الهاتف والكهرباء في الأحياء المحررة نهب

بدأنا بتنفيذ

حلول بديلة

لتوفير الخدمات

للمواطنين

الضرر تجاوز

الـ ٥٠ بالمئة

والأسواق

القديمة نالها

الجزء الأكبر

٢٢ ألف تلميذ

التحقوا في ٣٦

مدرسة أعيد

تأهيلها

غير راضين

عن أداء بعض

المؤسسات ونعمل

لرفع مستواها

الغذائي لها وبالتالي حرصنا على دعم الريف الحلبى بكل احتياجاته وبما يحقق تعافى قطاعاته المختلفة وخاصة القطاع الزراعي ونعمل على توفير المحروقات للمزارعين وتنفيذ المشاريع الخدمية الهادفة لتحسين واقع مناطق الريف وإعادة تفعيل الدوائر والمؤسسات التي اضطرت للتوقف نتيجة الظروف الراهنة وتأمين وسائل النقل والخدمات الأخرى إضافة لذلك نحن نعمل على متابعة أوضاع كل منطقة ريفية يحررها الجيش العربي السوري من الإرهاب لتشجيع الأهالي على العودة إليها وإعادة زراعة أراضيهم بمختلف المحاصيل الزراعية.

• تعتبر حلب مدينة صناعية بامتياز ما الإجراءات التي قامت فيها المحافظة لعودة الصناعة لازدهارها؟
مما لا شك فيه أن إعادة دوران عجلة الصناعة في حلب هو من أكبر التحديات التي تواجهنا وذلك بسبب الضرر الكبير الذي لحق بالقطاع الصناعي يشقيه العام والخاص وبالتالي كان لا بد من إجراءات استثنائية لهذه المرحلة الصعبة والاستثنائية فالمدينة الصناعية بالشيخ نجار والتي كانت قبل عام ٢٠١١ صرحاً اقتصادياً وصناعياً رائداً على مستوى المنطقة وفيه أكثر من ١٢٠٠ معمل مختلف أنواع الصناعات توفر أكثر من ٦٠ ألف فرصة عمل أصابها ضرر كبير نتيجة الإرهاب وبعد تحريرها بفضل بطولات وتضحيات جيشنا البطل منتصف عام ٢٠١٤ عملنا على إعادة تنشيط المعامل فيها وحالياً فيها ٣٣٨ معملاً منتجاً ونعمل من خلال مجلس إدارة المدينة الصناعية على توفير كل دعم ممكن للصناعيين من خلال توفير المشتقات النفطية لهم ومنح الصناعيين المتضررين منهم أكثر من فرصة لتسديد ما عليهم من مبالغ لقاء ائتمانيهم على مقاسم صناعية أو تخصيصهم بها وكما تعملون قامت الحكومة مؤخراً بتخصيص نحو مليارى ليرة سورية للمدينة الصناعية لتنفيذ العديد من المشاريع فيها لتسهيل بيئة العمل والاستثمار وهذه المشاريع تشمل مشاريع متعلقة بتوفير المياه وتنفيذ وصيانة مشاريع الصرف الصحي وإدارة الشوارع وتجهيز مراكز تحولية كهربائية ومرافق خدمية أخرى وتوفير البات هندسية ومعدات نقل وغيرها. ويضاف إلى ذلك متابعة عمل المناطق الصناعية الأخرى في العرقوب واليرامون والكلاسة والشقيف وغيرها وبعض هذه المناطق كاليرامون والكلاسة الضرر فيها كبير جداً والعمل مستمر لتنشيط العملية الإنتاجية فيها وتذليل كل العقبات التي تعترض الصناعيين إضافة لدعم الصناعات المهجرة وتسهيل إجراءات الحصول على التراخيص الإدارية والصناعية للمنشآت تقديراً لظروف الصناعيين.

• كيف تنظرون إلى واقع حلب حالياً وهل أتمت متفائلون بتحسين خدمني كبير ينعكس في واقع أهالي حلب وحياتهم اليومية؟
إذا ما أجرينا مقارنة بين الواقع الخدمي في حلب حالياً مع الفترة الماضية يتبين حدوث تحسن ملحوظ على أكثر من صعيد ولكن حتى اللحظة نحن غير راضين عن أداء بعض المؤسسات ومساعينا مستمرة لرفع مستوى الأداء فيها سواء من خلال إجراء التغييرات في مفاصلها الإدارية أو تطوير برامج عملها بما يسهم في استثمار مواردها الفنية والبشرية بشكل أفضل، كما أننا متفائلون بأن الأيام القادمة ستكون أفضل من الأيام الماضية وخصوصاً مع توالي انتصارات الجيش العربي السوري والقوات الريفية والصديقة وهو ما ييشر بانتهاء مشكلة العطش وانقطاع الكهرباء عن أهالي حلب الذين صبروا طويلاً وتحملوا الكثير ومن قهقم علينا أن نعمل كل ما بوسعنا لتحسين الأوضاع الخدمية في حلب.

محافظ الحسكة: ضرورة تنفيذ التوصل بين فروع المصارف مع المركز لتج القروض

عدم تسديد حسميات القروض للمصارف صاحبة الدين يحتمل العاملين فوائد على الديون

القنيطرة - الوطن

لماذا لا تنفذ وزارة الكهرباء خطأً بديلاً للقنيطرة؟

القنيطرة - الوطن

مسلسل انقطاع الكهرباء بسبب المجموعات الإرهابية المسلحة مستمر، ويبدو أنه لا حلول لمعالجة تأمين خط بديل لمحافظة القنيطرة على المدى المنظور، وكان أبناء المحافظة كتب عليهم العيش تحت رحمة مجموعة من الإرهابيين يعتدون على الخطوط الناقلة للتيار الكهربائي في منطقة سعسع (خط ٦٦ ك. ف.)، والذي لا يكاد يمر أسبوع من دون اعتداء يطله، ويحرم الأهالي في القنيطرة من الكهرباء.

يشار إلى أن مسلسل الاعتداءات على شبكات التيار الكهربائي يعود لعام ٢٠١٤، وأن ذلك لم يكن بقدور محافظة القنيطرة سوى مخاطبة وزارة الكهرباء لإمكانية تغذية المحافظة بالكهرباء عن طريق شبكات أخرى بديلة في ضوء اعتداءات المسلحين على خط الشبكة آنذاك.

وما زالت القنيطرة وحتى تاريخه تعاني من الانقطاعات المتكررة والمستمرة للتيار الكهربائي الأمر الذي سبب استياء عاماً لدى أبناء المحافظة.

عند نتحدث عن الاجتماعات الكثيرة التي عقدها محافظ القنيطرة مع وزير الكهرباء لوضع الأليات التنفيذية لمد خط كهربائي بديل يؤمن وصول الكهرباء للمحافظة، لكننا نشير إلى الكتاب الذي يحمل الرقم ١٤٦٦ تاريخ ٢٠١٦/٧/١٩ لوضع حد للانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي عن كامل المحافظة نتيجة اعتداءات العصابات الإرهابية المسلحة في منطقة سعسع التابعة لمحافظة ريف دمشق ومطالبة الجهات المعنية بإيجاد الحلول المناسبة لجهت انقطاع التيار الكهربائي عن أرض المحافظة، وعدم إبقاء وصوله تحت رحمة المسلحين وذلك إما من خلال تأمين خط بديل أو أي طريقة أخرى تؤمن وصول الكهرباء إلى القنيطرة.

وحسب معلوماتنا المؤكدة أن وزارة الكهرباء عاجزة عن تنفيذ خط بديل فالاعتمادات والتكلفة غير متوافرة، واستمرار انقطاع الكهرباء عن كامل المحافظة سيهبط سعر الموقف وتحت رحمة حفنة من المرتزقة، وكان محافظة تفتق في خط المواجهة الأول مع العدو الصهيوني لا تستحق مئة مليون لدعم صمودهم وتشبثهم بأرضهم.

الحسكة - دحام السلطان

أكد محافظ الحسكة جابز حمود الموسى خلال اجتماع مجلس المحافظة في يومه الأول من دورته العادية الثانية ضرورة الإسراع برفع وتيرة العمل التقني والفني بفرعي مصرف التسليف الشعبي والتوفير لتنفيذ عمل ربط التوصل الإلكتروني ما بين فرعي المحافظة والمركز، وذلك لمنح القروض لمستحقيها من ذوي الدخل المحدود بالسرعة القصوى، بعد تدليل جميع الصعوبات المرتبطة بالمحافظة محلياً من حيث تأمين نقص الوقود اللازم والخاص بالتوليد الكهربائي ضرورة العمل، وفرز العاملين المختصين إلى مصرف التوفير من فائض العاملين في مؤسسات الدولة.

وأشار رئيس مجلس محافظة الحسكة الدكتور عابد حمدان الزاب إلى مسألة إيقاف القروض التي كانت تمنح لذوي الدخل المحدود وهي التي كانت تحتاج إلى إقرار بالإيقاف من مجلس الوزراء، جاءت إجابة الإدارة العامة للمصارف المعنية بالإقراض.

أن إيقاف القروض في الفروع يعود إلى قضايا تقنية!

ومن مطالب أعضاء المجلس، ضرورة إعادة النظر بموضوع الحسميات المالية التي يتم اقتطاعها من رواتب العاملين في الدولة المدينين للمصارف، ولم يتم تسديدها في المصارف صاحبة الدين، والتي تقوم بتحميل العاملين فوائد الديون نتيجة عدم التسديد؛ مطالباً بإعادة العمل بمنح قروض مصرفي التوفير والتسليف الشعبي لذوي الدخل المحدود أسوة بالمحافظات الأخرى، والعمل على إعادة افتتاح أقسام كليات طب الأسنان والأنثار التابعة لجامعة الفرات التي تم إغلاقها مع مطلع العام الدراسي، ومعالجة وضع مصدقات التخرج لطالب جامعة الفرات وإعطاء الصلاحيات اللازمة لمن هو في الحسكة لوضع حد لهذه المشكلة التي أصبحت أرقاً زمنياً لخريجي الكليات الجامعية فيها.

والطلب من الوزارات إجراء اختبارات مسابقات التعيين بدوائر الدولة في فروع



المحافظات المعنية بالتوظيف، والطلب من مديري الدوائر الحكومية عدم إغفال الاعتماد والعمل مع وزارة الصحة بإجراء مسابقات

كلام رسمي جداً

الإسمنت توضع الحسارة بعد رفع أسعار الفيول والكهرباء

رفع سعر طن الإسمنت بما يتناسب مع هذه الزيادة إضافة إلى تشغيل فرن واحد فقط من أصل أربعة نتيجة عدم توافر كميات كافية من الفيول.

١- إن الربح المذكور تحقق خلال عام ٢٠١٦ وبلغ أكثر من مليارى ل.س.

٢- أما الحسارة في الطن فهي في عام ٢٠١٧ بعد ارتفاع سعر مادتي الفيول والكهرباء وعدم

الشركة تخسر ٢٠٠٠ ل.س. بالطن.. وهنا نود أن نوضح: ١- إن الربح المذكور تحقق خلال عام ٢٠١٦ وبلغ أكثر من مليارى ل.س. ٢- أما الحسارة في الطن فهي في عام ٢٠١٧ بعد ارتفاع سعر مادتي الفيول والكهرباء وعدم

الإنتاجي والفني والعمالي ونشير إلى أن العنوان كما ظهر جعل البيض يلتبس عليه الأمر حيث تساءلوا كيف انتقلت الشركة إلى الربح وبلغت قيمة أرباحها الصافية سنة ٢٠١٦ / ٢ مليار ل.س. في الوقت الذي ذكر أنه رغم ارتفاع سعر طن الإسمنت ما زالت

إشارة إلى ما نشرته صحيفتكم في عددها الصادر يوم الاثنين ١٣ / ٣ / ٢٠١٧ تحت عنوان «إسمنت طرطوس من الحسارة إلى الربح».

نئين لكم التالي: نشكركم على اهتمامكم الدائم بواقع شركتنا

المدير العام المهندس علي محمود سليمان